

الحدث

أصوات التهدئة وعروض الوساطة تعلق على التهويك السعودي

لا يزال التهويك السعودي على ما هو عليه في إطار سعي الرياض إلى تأزيم الوضع بينها وبين طهران. الأمر الذي يواجهه باستخفاف من إيران. كذلك من قبل معظم حلفاء السعودية، الذين خرجوا أمس بخطابات تهدئة إضافية، علاوة على عروض جديدة بالوساطة

بانتظار الاجتماع «الاستثنائي» لمجلس التعاون الخليجي، يوم السبت، وما سيصدر عنه من بيانات، يستكملها وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم «الطرائي» يوم الأحد، علت نبرة الوساطة، أمس، مع انضمام كل من باكستان وإندونيسيا إلى الدول التي تريد لعب هذا الدور، إضافة إلى تركيا التي كررت عرضها للمساعدة من أجل حل الأزمة.

وقد أعلنت وزارة الخارجية الإندونيسية أنها تسعى إلى التوسط بين السعودية وإيران. وذكرت في بيان أن وزيرتها رينتو مارسودي ستجري اتصالات مباشرة مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إباد مدني، ووزير الخارجية السعودي عادل الجبير، ووزير خارجية إيران محمد جواد ظريف، في إطار «مشاركة إندونيسيا الفعالة للبحث عن وسيلة للخروج من هذه المشكلة». ودعا جميع الأطراف إلى «ممارسة ضبط النفس وتجنب الأعمال التي قد تؤدي إلى تصعيد الوضع وتهديد الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط».

كذلك، أعرب مستشار رئيس الوزراء الباكستاني، سرتاج عزيز، عن قلقه الشديد بشأن الأزمة السعودية الإيرانية، مشيراً إلى أن بلاده

مستعدة لبذل كل ما في وسعها لتخسين العلاقات بين البلدين. ورأى المسؤول الباكستاني أن «الانقسامات داخل منظمة التعاون الإسلامي، وداخل الأمة الإسلامية، في وقت يظل فيه الموقف في الشرق الأوسط ملتهباً، أمر لا يبشر بالخير للسلام والاستقرار الإقليمي»، مضيفاً أن باكستان «ستواصل لعب دور إيجابي كعضو مهم في منظمة التعاون الإسلامي وصيدق لكل من السعودية وإيران، في محاولة لرأب الصدع وتحسين العلاقات بين البلدين». وأوضح مستشار رئيس الوزراء الباكستاني أن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير كان من المقرر أن يزور بلاده في الثالث من كانون الثاني، لكن الزيارة تأجلت بسبب الأزمة الأخيرة.

يأتي ذلك فيما وجدت السعودية من يجاريها في قطع العلاقات مع إيران، عادة امتناع حلفاء آخرين عن القيام بهذه الخطوة، واقتصرها على السودان والبحرين. فقد أعلنت جيبوتي قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران دعماً للرياض، بينما اقتصر رد فعل الكويت على استدعاء السفير الإيراني لديها، وتسليمه مذكرة احتجاج. أما البحرين، فقد رفعت مستوى تضامنها مع السعودية إلى إعلان وقف جميع الرحلات الجوية، من إيران وإليها، بعد يوم على اتخاذ الرياض إجراء مماثلاً.

إلا أن التعليق الإيراني على الخطوات الناتجة من التحريض الدبلوماسي، والمتمثلة لدى البعض في سحب السفراء، جاء على لسان المتحدث باسم الحكومة محمد باقر نوبخت الذي أكد أن «قطع العلاقات من قبل السعودية وتابعيها ليس له أي تأثير على تطور إيران»، مضيفاً بسخرية أن «السعودية ستعاني من قطع العلاقات مع إيران، حتى وإن دعمها بلد كبير مثل جيبوتي». تصريح نوبخت تزامن مع آخر شدد

فيه الرئيس حسن روحاني على أن السعودية لا يمكنها الرد على الانتقادات بقطع الرؤوس»، معرباً عن أمله في أن «تقوم الدول الأوروبية بواجبها (هي) التي تزد دائماً على المسائل المرتبطة بحقوق الإنسان». وخلال استقباله وزير الخارجية الدنماركي كريستيان نينسن في طهران، قال روحاني «السعودية لا يمكن أن تغطي على جريمتها بقطع رأس رجل دين شيعي من خلال قطع علاقاتها» مع إيران. في موازاة ذلك، واصلت تركيا دعواتها إلى التهدئة؛ فقد طلب رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو من السعودية وإيران استخدام القنوات الدبلوماسية لتهدئة التوترات. وقال في اجتماع للكتلة البرلمانية لحزبه «العدالة

والتنمية»، إنه «يجب أن تُمنح القنوات الدبلوماسية فرصة على الفور»، مضيفاً أن «تركيا مستعدة لعرض أي مساعدة بناءة يمكنها تقديمها من أجل التوصل إلى حل». كذلك، حثّ رئيس الوزراء التركي دول الجوار على التصرف من منطلق

أعلنت جيبوتي قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران دعماً للسعودية

الإحساس بالمسؤولية لتجنب تصعيد التوتر في المنطقة. في تركيا أيضاً، أكدت وزارة الخارجية أن الاعتداء على السفارة

شدد روحاني على أن السعودية لا يمكنها الرد على الانتقادات بقطع الرؤوس (أ ف ب)



والقنصلية السعوديتين في إيران بعداً أمراً غير مقبول. وأعربت الوزارة، في بيان، عن قلقها إزاء الاعتداءات التي طالت البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران، مؤكدة ضرورة الحفاظ على أمن مقر البعثات الدبلوماسية والقنصليات المتمتعة بالحصانة الكاملة. وكان المتحدث باسم الحكومة التركية، نعمان فورتولموش، قد حذر مساء أول من أمس من تأثير تصاعد الاحتقان والتوتر بين إيران والسعودية على منطقة الشرق الأوسط برمته.

يأتي ذلك في موازاة تحرك الأمم المتحدة لتدارك تداعيات الأزمة الدبلوماسية بين السعودية وإيران على جهود السلام في سوريا واليمن، بعدما كانت دعوات مماثلة قد صدرت، خلال اليومين الماضيين، عن دول عدة، أبرزها الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا. وفي بادرة تهدئة، عبرت البعثة الإيرانية في الأمم المتحدة عن الأسف للهجوم على السفارة السعودية، ووجهت رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، تعهدت فيها بأن «إيران ستتخذ كل الإجراءات اللازمة لمنع تكرار حوادث مماثلة في المستقبل».

إلى ذلك، دعا البرلمان الأردني الحكومة الإيرانية إلى التوقف عمّا وصفه ب«سياستها المقلقة حيال جوارها العربي، واستهداف أمن السعودية ودول الخليج». وأكد رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة، في بيان تلاه خلال جلسة عقدت أمس، «التزام المجلس بموقف بلاده الداعم للسعودية في مواجهة أي خطر أو تهديد». وأدان البرلمان «بشدة» الاعتداء على السفارة السعودية في طهران، وعلى بعثاتها الدبلوماسية في إيران، خلال الأيام الماضية، محذراً من «خطورة التصعيد الإيراني وتبعاته من تاجيح المواقف الطائفية والمذهبية في المنطقة».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

تقرير

تلك أيبب: لاستغلال التوتر بين الرياض وطهران... والتقرب أكثر من السعودية

يحيى دبوبق

تنظر تل أيبب إلى التوتر القائم، والمتصاعد، بين السعودية وإيران، والذي وصل أخيراً إلى حد غير مسبق، على أنه بيئة مواتية لإعادة إنعاش التعاون السعودي - الإسرائيلي في مختلف المجالات، وخاصة في ظل تطابق المصالح الإسرائيلية والسعودية في الشرق الأوسط. ومن شأن ذلك دفع ما تحت الطاولة إلى العلن، وتحديدًا في ما يتعلق بالعداء المشترك مع الجانب الإيراني، وإنعكاساته على مختلف ساحات المنطقة.

من جانبهم، لا يخفي المسؤولون الإسرائيليون «تطلعاتهم»، بل كشفوا عن «تعاون غير المعلن» بينهم وبين المسؤولين السعوديين، في أكثر من مجال ودائرة. ووردت تأكيدات عديدة، تباعاً، على لسان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ومسؤولين آخرين في تل أيبب، تشير إلى أن «تشريح» هذه المصالح وتطابقها، لا يمكن أن يبني عليها، إلا عن طريق خبراء إسرائيليين ومتخصصين في المعاهد البحثية.

أما آخرها، فكانت مقالة للدكتور عوفير يسرائيلي، المحاضر في نظرية «العلاقات الدولية والسياسة الخارجية»، في أكاديمية الجيش الإسرائيلي ومعهد «صناعة القرار» في سلاح الجو، إضافة إلى عمله الأكاديمي والبحثي في جامعة حيفا، ومركز متعدد المجالات في هرتسليا.

ونشرت مقالة يسرائيلي، أمس، في موقع «قناة

ويؤكد الباحث أن الأهم في النقطة الأولى، هو التصرف الإسرائيلي «الصحیح»، الذي سيدفع الرياض للسماح لتل أيبب، أو حتى مساعدتها، على شن هجوم على طهران. وذلك في حال شعور إسرائيل باستنفاد جميع الإمكانيات، وحيازة إيران للقبلة النووية، بات قريباً.

ثانياً، يرى الباحث أن تقارباً آخر، موجوداً، بين الدولتين، وهو القضية الفلسطينية وعلاقة إسرائيل مع جيرانها العرب. الرياض، كما يرد في المقالة، هي الراعية ل«مبادرة السلام السعودية»، (الصادرة عن الجامعة العربية عام 2002، بالقضية باعتراف وتطبيق متبادل بين إسرائيل والدول العربية)، وتحاول مرة تلو الأخرى، الضغط على إسرائيل للموافقة عليها، إضافة إلى أن التعاون بين الدولتين، على ضوء التطور الأخير، قد يسمح لإسرائيل بإرغام السعودية على القيام بتغييرات عدة، مطلوبة، على مبادرة السلام، وملاءمتها (أكثر) للمصالح الإسرائيلية أمام الفلسطينيين، وباقي جيرانها.

ثالثاً، مواصلة إيران ل«مناوشاتها» لكل من إسرائيل والسعودية، عبر وكلائها، كحزب الله، في لبنان، ضد المصالح الإسرائيلية، والحوثيين، في اليمن، ضد المصالح السعودية. ويؤكد الكاتب، أنه يمكن لإسرائيل، أن تستغل الموقف المتوتر بين الرياض وطهران لدعم مصالحها. ويمكن لإسرائيل، أيضاً، أن تساعد العائلة المالكة السعودية في حربها ضد الحوثيين، بواسطة «المعلومات، (الخبرة)، الهائلة» المتراكمة خلال عشرات السنين جراء محاربة حزب

24-I»، التي تبث بلغات عدة، من ميناء «بافا»، في العاصمة الإسرائيلية. وتضمنت المقالة شرحاً مفصلاً ل«البيئة والفرصة» الإسرائيلية، جزاء التوتر القائم بين السعودية وإيران. وبحسب الباحث، فإن التوتر برز بشكل كبير عقب إعدام الشيخ نمر النمر. وهو يشكل نقطة تحول في العلاقات بين القوتين الإقليميتين. و«على إسرائيل أن تنتهز هذه الفرصة لتعزيز مصالحها العامة في الشرق الأوسط»، بحسب قوله، لافتاً إلى أن «الرياض وتل أيبب تتشاركان في محاور عدة، حيث تلتقي مصالحهما»، حيث فندما على الشكل الآتي:

أولاً، وقبل أي شيء آخر، فإن إسرائيل والسعودية تعتبران الإتفاق النووي، بين إيران والدول الكبرى إتفاقاً سيئاً. من شأنه أن يعزز موقف طهران، وقد يؤدي إلى إمتلاكها قنبلة نووية. هذه «الأزمة» قد تشكل منصة لتقوية العلاقات الهادئة بين إسرائيل والسعودية، القائمة منذ سنوات عدة.

وحول هذه النقطة، يؤكد الباحث أن «إتفاقاً متيناً سعودياً - إسرائيلياً، حول هذه القضية تحديداً، قد يتجلى في مجالات عدة. وأحدها التنسيق في السياسة العامة حول البرنامج النووي الإيراني، إذ إن خرقاً إيرانياً للإتفاق، قد يحدث الآن أو في المستقبل. وسيسمح للدولتين بتشكيل «جبهة» موحدة، أمام واشنطن. ومن ضمنها مطالبة الرئيس (الأميركي باراك) أوباما أو خليفته، باتخاذ خطوات أكثر صرامة أمام كل خرق مستقبلي من قبل إيران.

الله و«تنظيمات إرهابية» أخرى.

ومن شأن التوتر، (بين إيران والسعودية)، أن يحفز على التقدم في الخطط، التي تسرّب بعضها في الماضي، حول بيع منظومات «القبة الحديدية» للسعودية. لحماية أراضي الأخيرة من الصواريخ التي تطلق من اليمن نحوها.

رابعاً، تلتقي مصالح تل أيبب والرياض في ساحة أخرى. فالحرب الطويلة الأمد في سوريا، وعلى ضوء المصلحة السعودية بإطاحة نظام (الرئيس السوري بشار) الأسد، يمكن أن تستغلها إسرائيل. فالأخيرة ليست مرغمة على تبني السياسة السعودية بشكل علني، لكنها قادرة بعدد من الوسائل على مساعدة الرياض على الوصول إلى مبتغاها. وفي الوقت نفسه، إتخاذ خطوات الحذر المطلوبة، على ضوء تقارب العلاقات أكثر بين إسرائيل وروسيا.

ويختم يسرائيلي مقالته بالإشارة إلى أنه في العقود الأخيرة، وثقت الرياض بواشنطن، كمزودة الأمان لها، لضمان بقاء العائلة المالكة. ومن ثم في صراعها مع طهران. ويخروج واشنطن من الشرق الأوسط، نتيجة سياسة أوباما الخارجية، شعرت الرياض بالمهانة والخذلان.

أما الإتفاق النووي، الذي وقعته الدول الكبرى مع إيران، فانتضح للعائلة المالكة في السعودية أنه إذا أرادت البقاء، فعليها أن تمسك بنفسها بزمم الأمور. وعلى إسرائيل أن تستغل هذا «الشعور»، وتوطد العلاقات مع السعودية، وبأسرع وقت ممكن.